

مجلس نقابة الصحفيين بين التجاوز على القانون وأهليته للانتخابات

□ بغداد / متابعة المدى

الموضوعية والمهنية والحيادية بالمرح يجب أن تكون من أولويات العمل الصحفي المستقل المرتكز على نقل الحقيقة عارية كما هي من دون الطعن والمساس بأحد من غير وجود أدلة- لذا نطرح قضية حكم فيها القضاء لصالح المواطن على حساب نقابة الصحفيين العراقيين كما وردت بقرارات المحاكم. لكي يطالع الوسط الصحفي على حقيقة النقابة في الوقت الذي تهاجم فيه ذلك الوسط لخوض دورة انتخابية ثالثة بعد التغيير. ليقول الناخب كلمته ويمارس حريته بإعطاء صوته لمن يستحق. سبق وأن قام مجلس نقابة الصحفيين الحالي باستنجاز عقار من الوقف السني بالرقم ٥٠٠/٣٢٢ بتاوين، لكنه استأجر بالعقار المجاور المرقم ٤٨٢ /٣٢٢ بتاوين حتى وصلت به الحال الى منع المالك من مراجعة ملكه، وهذا ما دفع المالك الى بيع عقاره المنكور. وعند قيام لجنة التسجيل العقاري بالتحقق على العقار منعت اللجنة من الدخول اليه من قبل الحرس الموجود فيه والمعين من قبل النقابة. ولم تستطع اللجنة من تقدير قيمته. وعند مراجعة الوقف السني تبين ان النقابة مستأجرة للعقار المجاور. وليس العقار الذي حاولت اللجنة الكشف عنه. وتبين من الوقف كذلك ان النقابة ممنوعة عن تسديد بدل الإيجار



□ (إثناء المراجعة) فضلاً عن انتهاء عقد إيجارهم بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١. وبعد المراجعات تم إجراء كشف موقعي مشترك على العقار يتألق من المالك والوقف السني والتسجيل العقاري إلا ان اللجنة منعت مرة أخرى وبواسطة حراس أمنيين. استطاعت النقابة ان تستعين بهم من وزارة الثقافة على الرغم من اعتراض الدائرة القانونية على



ذلك. وبعد إجراءات قانونية أصدرت محكمة استئناف بغداد الرصافة قرارها القاضي بتأييد الحكم البدائي الخاص بالزام تقييد الصحفيين مبلغ قدره ٢٨,٣٥٠,٠٠٠ دينار عراقي عن اجر المثل (تجاوز) على عقار لا يعود له وغير مستأجر. وستقوم بنشر قرار آخر سيصدر خلال الايام المقبلة والمتعلق بمعارضة المالك التصرف بعقاره، ان مثل هذه السلوكيات غير المهنية والمتجاوزة بصورة جلية على روح القانون، تضع

بيئة ذي قار تؤكد خلو البضاعة اليابانية من الملوثات الإشعاعية

□ الناصرية / حسين العامل

قال مدير بيئة ذي قار إن الفحوصات الإشعاعية التي أجرتها الفرق البيئية في محافظة ذي قار على البضاعة الواردة من منشآت يابانية أثبتت خلوها من الملوثات المشعة. وأوضح المهندس راجي نعيمة منشد للمدى : أن الفحوصات الإشعاعية التي شملت محال بيع الدراجات النارية والإطارات أثبتت خلو البضائع ذات المنشأ الياباني من الإشعاع وأنها ضمن الخلفية الطبيعية الإشعاعية . لافتا الى أن نشر الفرق البيئية لإجراء الفحوصات الإشعاعية بالأجهزة المحمولة جاءت استجابة للتحذيرات الإعلامية والبيئية من مخاطر دخول مواد ملوثة بالتسرب الإشعاعي نتيجة تعرض المفاعلات النووية اليابانية لإضرار بفعل الهزات الأرضية التي حدثت مؤخرا هناك. وأكد مدير بيئة ذي قار تواصل عمل الفرق الإشعاعية في إجراء الفحوصات الدورية على جميع البضائع الواردة من منشآت يابانية. ومن جانب آخر

أكدت مصادر بيئية رفض مجلس محافظة ذي قار لقرار الحكومة المركزية الخاص بنقل السكراب والمخلفات الحربية الملوثة بالإشعاع من محافظة المنى وطمرها في محافظة ذي قار. وقال مدير بيئة ذي قار للمدى : ان مجلس محافظة ذي قار رفض نقل المواد الملوثة إشعاعيا من محافظة المنى ودفنها في المحجر البيئي في محافظة ذي قار مشيرا الى أن قرار الرفض الذي تويده مديرية بيئة ذي قار جاء لكون المحافظتين المنى والسكان المحليين لمخاطر التلوث الإشعاعي من المواد الملوثة. مؤكدا في الوقت ذاته إمكانية إنشاء محجر بيئي في مدينة المنى ودفن المواد الملوثة هناك وذلك أسوة بمحافظة ذي قار. وتعد محافظة ذي قار من أولى المدن العراقية التي تمكنت من نقل المخلفات الحربية الملوثة بالإشعاع وعملت على جرحها عام ٢٠٠٧ في منطقة صليبيات الصحراوية التي تبعد أكثر من ٥٠ كم عن مركز محافظة ذي قار. ونلك بالتعاون مع وزارتي

التخطيط: رفع مقترح لزيادة الشركات الفاحصة

□ بغداد / المدى

اعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، أمس الأربعاء أنها قررت رفع مقترح لمجلس الوزراء لرفع مستوى عدد الشركات الفاحصة من ٢ إلى ٥ شركات عالمية تنتشر في جميع دول العالم. وأضاف سعد ان " وزارة التخطيط لن تسمح بدخول بضائع رديئة وغير صالحة للاستهلاك وتسببت بإغراق السوق

البلاد. وقال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب إن " وزارة التخطيط ستقدم مقترحا إلى مجلس الوزراء لزيادة عدد الشركات الفاحصة من ٢ إلى ٥ شركات عالمية تنتشر في جميع دول العالم". وأضاف سعد ان " وزارة التخطيط لن تسمح بدخول بضائع رديئة وغير صالحة للاستهلاك وتسببت بإغراق السوق العراقية بشكل كبير وستعمل على توفير مستلزمات الرئيسة لفحص البضائع في دول المنشأ". وأشار إلى ان " التعاقد مع ثلاث شركات أخرى لفحص البضائع في دول المنشأ. وأعلنت وزارة التخطيط المنسأ يتطلب موافقة مجلس الوزراء على التعاقد بهدف تقليل الضغط على الشركتين اللتين تعاقدت معهما وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وأعلنت وزارة التخطيط

لن تكون بغداد ثانية

□ عبد الخالق كيظان

أكثر المتشائمين مثل أكثر المتفائلين في هذي البلاد لم يكونوا يتوقعون أن تكون بغداد درجة قياس بهذه السرعة، فبرد اسمها في نشرات الأخبار محلا على عواصم أخرى، وليس على قصص الموت فيها. عندما نزل شباب تونس إلى الشوارع قال رموزهم: تونس لن تكون بغداد جديدة. ثم تكرر الأمر مع شباب الثورة المصرية: القاهرة لن تكون بغداد جديدة، وتكرر الأمر في صنعاء، دمشق، طرابلس... الخ. كل هذه العواصم لا تريد أن تكون بغداد جديدة، ولكن الخيب للأمال بالنسبة لمحلي تلك العواصم وشبابها على حد سواء أنهم يستنسخون تجربة بغداد بقضائها وقضيضها، بالرغم من أن السواعد التي أطاحت بالديكتاتور العراقي هي سواعد أجنبية، بل والسواعد التي أطاحت، وتطيح، بالديكتاتوريات العربية هي سواعد وطنية.

وفي جردة حساب سريعة نكتشف الآتي: - يبدأ الشباب بإصدار قوائم "العار"، أو القوائم "السوداء" .. الخ، وتضم هذه القوائم نخبة المجتمع الذين كانوا يتعاونون مع النظام الديكتاتوري. أبرز ضحايا هذه القوائم عادة هم: الأبناء، الفنانين، والمثقفون بشكل عام.

- يبدأ الشباب بالحديث عن ضرورة تقديم رموز النظام الديكتاتوري للعدالة، بالرغم من أن الديكتاتور ما زال يمسك بالسلطة، فإن حديث الشباب لا ينقطع عن ضرورة تقديمه، وأقاربه ومعارفه وأترعه وأعوأته إلى السلطة بلا استثناء. وفي حال سقط الديكتاتور، فإن الشباب لا يستمع إلى الآراء التي تقول بضرورة التسامح والعفو ولو عن بعض من قادة العهد البائد. ينزل الشباب إلى الساحات العامة مطالباً بالقصاص، وهو مستعد، اي الشباب الثائر، لعل أي شيء من أجل محاكمة رموز المرحلة السابقة، بل واعتبار دعاة التسامح مع رموز العهد البائد مجرد خونة، أو جبناء، أو ذبول.

- وفي اللحظات التي تسبق سقوط النظام الديكتاتوري، وتلك التي تستمر مع لحظة السقوط، وفي لحظات ما بعد السقوط، يسود هرج ومرج، وتخرج جماعات الجريمة المنظمة، تكثر مجاميع التسليب والترهيب، تكسر المحال، وتسرق الدوائر والمؤسسات، وتنهب المعامل والمصانع.. تبث الفضائيات صور القتلى، فيقول النظام، وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: هذا هو ما تريرونه بعد الأمن والأمان الذي وفرته لكم، وعندما يسقط ذاك النظام تبدأ أصوات قادة الثورة بمطالبة الناس، ومن تبقى من عناصر الشرطة، بأن يحصوا الأملاك العامة والخاصة، ولكن دورة العنف وموجة السلب والنهب تستمر لفترة لا يد منها.

- وفي اللحظات التي تتبع سقوط النظام الديكتاتوري ينشط الإعلام الحر، تكثر الصحف، وتنتشر فضائيات تبث من أماكن لا حصر لها، وكلها تتحدث بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة.. وبالطبع فأغلب تلك الصحف والفضائيات موجهة التموليل، في تلك اللحظة تحديداً، وموجهة الأهداف، ما يحصل هو فوضى إعلامية بغضاء من حرية كانت مفقودة.

- وتبدأ موجة من الإغتيالات، الانفلات الأمني. يتعرض قادة أحزاب معروفين إلى القتل أو المضايقة. تبدأ جهات موجهة بشراء الأسلحة وتخزينها. وتبدأ نشرات الأخبار تتحدث عن سيارات مفخخة، اسلحة كاملة للصوت، تمويل من الخارج، عملاء لهذا البلد أو ذاك... الخ... ويبدأ الإعلام، الذي شهد شهوراً من حرية الفوضى، أو فوضى الحرية، بالحدوث المرمر عن تلك الظواهر الجديدة..

ويبدأ فصل جديد: ينتشر الحجاب بين الفتيات اللواتي كنّ وإلى عهد قريب غير محجبات. جهات موجهة تهاجم محلات بيع الخضور. أحداثيات خافقة تتحول إلى عنف طائفي، فساد يضرب أرجاء الدولة. خيبة أمل عامة بالتغيير. تكوص وحلم بالعودة إلى زمن الديكتاتور. هذيان في الشوارع.

ثم تصعد طبقة إلى السلطة لم يكن لها أي دور في صنع الأحداث. إنهم نهازو الفرص الذين يجيدون ركوب الأمواج. هؤلاء يسكنون بالسلطة بفقين من حديد. فتتهاوى الأحلام، ويضحكون على الناس بسلسلة لا تنتهي من الشعارات. يحدث ذلك في كل يوم، نستلمه من تلك البلاد التي يسمونها العراق، ومع ذلك، فماتشيينات الصحف الكبرى في بلادنا تقول: عاصمتنا لن تكون بغداد أخرى!

إعلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصتين أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون \$ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون \$ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الاعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١% من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان أو صك مصدق أو كضالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كضالة حسن الأداء) البالغة ٥% من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كضالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين أيضا علما إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد قبل سبعة أيام من موعد الغلق المثبت أدناه.

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للادوام الرسمي هو آخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below tenders which contains supplying (the items in the list Below) which stated within computation of current balance, & for more information against the requested documents, pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq).

Pls. note that, the price of a tender documents for offer that its amount less than(1) million dollars is (60.500) Iraqi dinar unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121.000) Iraqi dinar unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers, a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks, kindly note, the payment way will be (as per tender conditions), the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders, the bidder whom will the tender will be relegated on him has to present a legal insurance Performance bond at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks. For more information, pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that, the conference specialized to answer the participant's questions with haled before 7 days from the closing date that specify bellow.

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date
1-	96 /2011/ 575	X-Ray appliances (مستلزمات أشعة)	25 /8/ 2011	14 /9/ 2011
2-	87 /2011 /576	Central Control Station with bed side monitor (أجهزة مراقبة مركزية)	25 /8 /2011	14 /9 /2011

المدير العام